ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Money and its Relationship to Price Movement in the Maritime Mamluk State (AH / 1250-1383 CE ٧٨٤-٦٤٨)

Dr.. Mahmoud Abbad Mohammed Al-Jubouri

M. Muthanna Hader Hassan Al-Jubouri

College of Education for Human Sciences, Tikrit University

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 16 Nov. 2020
Accepted 6 Dec 2020
Available online 23 Jan 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Islamic coins are considered among the most important economic history for they contain phrases, ornaments and nicknames. Names are considered as important records for many political, social, religious and economic events which Islamic world witnessed. They also represent one of the financial resources which have no suspicion in a sense that they corrected many concepts which were taken wrongly by historians.

Because of the importance of coins in studying commercial activity of Mamalik state, we choose it as a subject of study. Trading goods prices are connected with current monetary coins in Mamloki markets. The process of spending them is a real problem especially in relation to economic situation of that period of time.

Naval Mamloki states that Islamic states used golden dinars and silver dirhams. They used such kind of coins as a result of the social need in purchasing goods which have less prices than dirhams.

As a result of corruption and fake coins, people started to deal with weighting coins instead of counting.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

النقود وعلاقتها بحركة الاسعار في دولة المماليك البحرية

(٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٣م)

أ٠د. محمود عباد محمد الجبوي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. مثنى حاضر حسن محمد الجبوري

الخلاصة:

تعد النقود الإسلامية من أهم المصادر التاريخية لدراسة التاريخ الاقتصادي؛ بما تحمله من عبارات، وزخارف، وألقاب، وكلها علوم مساعدة لإيصال الحقيقة التاريخية، فضلاً عن الأسماء التي تعد سجلاً مهماً لكثير من الأحداث السياسية الاجتماعية والدينية والاقتصادية التي مر بها العالم الإسلامي، كما وأنها تمثل أحدى المصادر المادية التي لا تقبل الشك، فقد صححت كثير من المفاهيم الخاطئة لدى

المؤرخين.

وهي تمثل كذلك أهم الوسائل التي كانت متبعة في إجراء المبادلات التجارية، وحصر الواردات والنفقات، ومقياساً أساسياً في تقدير قيم السلع.

ولأهمية النقود في دراسة النشاط التجاري لدولة الممالك البحرية فقد أخترنا(**النقود وعلاقتها بحركة الاسعار في دولة المماليك البحرية)** موضوعاً لبحثنا المستل من اطروحة الدكتوراه؛ لارتباط أسعار السلع التجارية بالوحدات النقدية المتداولة في الأسواق المملوكية، كما تمثلت عمليات البيع والشراء وأساليب التعامل التجاري بالقوة الشرائية للنقود وحركة التعامل بها داخل الأسواق، ويمثل استقرار علميات الصرف، أو اضطرابها مؤشراً حقيقياً لما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية في تلك الحقبة.

وقد استعملت دولة المماليك البحرية كغيرها من الدول الإسلامية الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، فضلاً أنها استعملت الفلوس نتيجة احتياج المجتمع إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، فضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحقرات.

وأدت كثرة الفساد والزغل(ا لغش) في العملة، ولاسيما الفلوس إلى أن يتم التعامل في النقود بالوزن بدل العد، لذا لجأ الناس الى وزن تلك الفلوس حتى لا يحدث نقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص.

أولاً: الأقاليم المملوكية

قبل الشروع في الحديث عن النقود المملوكية لابد من تحديد البقعة الجغرافية التي قامت عليها دولة المماليك البحرية، فالكل يعلم أن هذه الدولة قامت خلفاً لسلفها دولة الايوبيين وذلك بعد وفاة أخر سلطان أيوبي، وقيام زوجته شجر الدر[١] بإخفاء الخبر عن الناس فتسلمت زمام الامور وقيادة الدولة[٢] والتي كانت قد فرضت سيطرتها على عدة أقاليم مهمة، غير أنَّ وصول سلاطين أقوياء إلى السلطة، لاسيما بعد انتصارهم على المغول في معركة عين جالوت(٦٥٨هـ/١٢٥٩م) في أشرس هجمة تعرض لها المسلمون عقب سقوط عاصمة الخلافة العباسية سنة(٦٥٦هـ/١٢٥٨م) وأنهت تفوق المغول الحربي[٣].

إن المتتبع أهم المراكز التجارية التي كانت تحت سيطرة المماليك في مصر، وبلاد الشام، والحجاز، والتي أعلنت الولاء للدولة المملوكية في كثير من الأحيان واعترفت بالسلطان المملوكي في الخطبة، والسكة، وكان ذلك منذ أن حج السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سنة (٦٦٧هـ/١٢٧٩م) وكسا فيها الكعبة المشرفة وأمر بضرب النقود باسمه، وبذلك تكون مكة المكرمة والحجاز بشكل عام تحت سلطة المماليك[٤].

ثانياً: النقود المملوكية

في بداية حديثنا عن النقود المملوكية لا بد من ذكر النظام المعمول به في ذلك العصر

فقد كان الناس يتعاملون به في تجارتهم الداخلية إلى جانب تعاملهم بالنقود ألا وهو نظام المقايضة والذي يتمثل بمبادلة سلعة بمكان سلعة أخرى دون أن يكون هناك وسيط للبيع كالنقود، وكانت هذه الظاهرة التجارية قد انتشرت في الأرياف أكثر منها في المدن، فقد أورد المقريزي[٥] نصاً يدل على هذا النوع من عمليات البيع والشراء بقوله:" وأدركت أنا والناس من أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون في مقابلة الخضر والحوامض والبقول و٠٠٠كسر الخبز ولشراء ما يراد منه، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمائة، وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات بالبعض الدجاج وبنخال الدقيق".

أما النقود فهي تعد الوسيلة التي يتم من خلالها البيع والشراء بين الناس، وهي مقياس حقيقي لقوة الدولة الاقتصادية، وبذلك هي تمثل رمز تلك الدولة، وتعد من أهم الوسائل المعاملات التجارية التي يحتاجها الناس في تقدير مختلف أنواع السلع[٦].

وكانت النقود في دولة المماليك البحرية تتألف من الدنانير الذهبية[٧]، والدراهم الفضية، والفلوس النحاسية، غير أنَّ الذهب بقي هو المعيار الرئيس الذي حددت العملات الاخرى على اساسه، إلا أنه خضع لتغيرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم، علاوة على تحديد سعرة بين الفينة والأخرى تبعاً لرغبة السلطان، ولاسيما عند ضرب نقود جديدة باسم السلطان الجديد[٨] ، وكان الوزن المستعمل في كل من الدينار والدرهم هو المثقال[٩].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سلاطين المماليك البحرية قد ساروا على نهج أسلافهم الأيوبيين في بداية حكمهم للدولة، ففي هذا المجال تذكر المصادر التاريخية أنهم " اقتدوا بهم في جميع أموالهم وأقروا نقدهم على حاله، من أجل أنهم كانوا يفتخرون بالانتماء إليهم"[١٠].

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن النقود العربية الإسلامية لم تعرف حقبة من الاضطرابات كالحقبة التي شملت عصر المماليك؛ لأنها شهدت كثرة التغيير والتبديل في النقود سواء في أوزانها أو معاييرها أو أنواعها من دنانير ودراهم وفلوس، والتي ساءت فيها أحوال الناس، ولم تستقر النقود على حال طيلة العقد الأول من دولة المماليك البحرية؛ وذلك بسبب عدم استقرار الحالة السياسية، والاحول والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الدولة[١١].

وقد شهدت تلك الحقبة كثيراً من التغيرات في النقود، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة(٦٥٨هـ/١٢٦٠م) بسبب انتشار النقود الصليبية اليافية[١٢]، والتي ترتب عليها غلاء في أغلب السلع الاستهلاكية، إلا أن تم التخلص منها في نهاية العام المذكور[١٣].

ونتيجة لذلك بقي النقد مضطرباً طوال العشر سنوات الأولى من عمر الدولة حتى تولى الملك الظاهر بيبرس(٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م) وأمر بضرب دراهم ظاهرية باسمه، واسم

الخليفة الحاكم بأمر الله العباسي(٦٦١-٧٠١هـ/١٢٦٢-١٣٠٠م)، وكان شعارها صورة سبع، وأمر أن يتعامل بها بمصر والشام، فاستقر الحال قليلاً، غير أنه قد تغير، بعد أن تم التلاعب في وزن الفلوس، وكثر ضربها، وأرتفع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الفعلية[١٤].

وفي عهد السلطان السعيد بركة خان ابن الظاهر بيبرس(٦٧٦-٦٧٨هـ/١٢٧٧-١٢٧٩م) ضربت الدنانير ونصف الدينار، وكان في عهده كذلك أول ظهور للرنوك على النقود[١٥].

أما في عهد الناصر محمد بن قلاوون(٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م) فقد ضربت دنانير ودراهم وفلوس بالقاهرة ودمشق سنة (٦٩٣هـ/١٢٩٥م)[١٦].

وبدأ التعامل بالنقد وزناً لا عداً سنة (٦٩٥هـ/١٢٩٧م)[١٧]، في عهد العادل زين الدين كتبغا(٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م) بعد أن كثر زيف العملة وخلط بعضها بالرصاص، فسك كذلك عملة جديدة قيمتها ثمانية وأربعين فلساً لكل درهم، والغى النقد الورقي، وجعلها عملة واحدة في مصر والشام من أجل تنشيط التجارة بينها دون عائق[١٨]، بعد أن شق على الناس التعامل بالفلوس بدمشق[١٩] ، وأمر أن توزن النقود بالميزان سنة(٦٩٥هـ/١٢٥٩م) كل رطل بدرهمين، وزنة الفلس درهم وهذا أول ما عرف التعامل بالفلوس وزناً لا عدداً[٢٠].

ويبدو أنَّ السبب الذي جعل الناس تتعامل في النقود في الوزن بدل العد؛ هو كثرة الفساد والزغل في العملة، ولاسيما الفلوس التي كانت تتعرض لنقص في أوزانها فظهرت فلوس خفيفة الوزن، لذا لجأ الناس الى وزن تلك الفلوس لتلافي النقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص، فإذا كانت خفيفة فسوف يكون عدد القطع النقدية أكثر مما إذا كانت ثقيلة أو على الوزن الشرعي، لكي لا يتأثر من ذلك البائع أو المشتري.

ومما يستحق الذكر في هذا المجال أن العملة شهدت نوعاً من الاستقرار مدة من الزمن، و ذلك في سلطة الناصر محمد بن قلاوون في ولايته الثالثة التي امتدت إلى حوالي اثنتين وثلاثين سنة(٧٠٩-٧٤١هـ/١٣١٠-١٣٤١م) والتي نعمت فيها الدولة بنوع من الاستقرار، إذ سك خلالها النقود، وأُصلحت بعض العملات المغشوشة[٢١].

غير أنَّ هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، وأنَّ إجراءاته لم تستطع التخلص من غش العملة وزيفها، ففي عهد الصالح عماد الدين إسماعيل(٧٤٣-٧٤٦هـ/١٣٤٢-١٣٤٥م) وتحديداً سنة (٧٤٥هـ/١٣٤٥م) توقفت أحوال التجار بمصر وأغلق كثير من حوانيتهم، بسبب زيف النقود وخلطها بالرصاص، فنودي بالناس أن لا يؤخذ من الفلوس إلا ما عليه سكة السلطان للحد من تلك الظاهرة وعودة الاسواق الى طبيعتها[٢٢]، وفي سلطة المظفر حاجي سنة(٧٤٧هـ/١٣٤٦م) ضرب سكة جديدة باسمه[٢٣].

وبطبيعة الحال فإنَّ كل عمليات التزييف وما يرافقها من زيادة سعر الصرف أو نقصه، كان يؤدي دون شك الى ارتفاع في أسعار السلع التجارية، وهذا بحد ذاته له تأثير مباشر على عمليات البيع والشراء، فإن أي سلعة إذا ما ارتفع سعرها في الاسواق التجارية فإن الطلب عليها سيكون ضعيفاً إذا ما قورن مع سعرها الطبيعي أو في الأيام التي ترخص فيها أسعار تلك السلع، وهذا بدوره سوف يؤثر تأثيراً سلبياً مباشر على التجار مما أضطر كثيراً منهم إلى غلق حوانيتهم بسبب الخسائر التي يتعرضون لها، وهذا كله يعود بمردود سلبي على التجارية الداخلية بشكل خاص، وعلى عامة الناس بشكل عام.

ومن الشواهد التاريخية على التدهور في النظام النقدي في دولة المماليك البحرية ما ذكره القلقشندي[٢٤] بقوله:" إن صرف الذهب بالديار المصرية لا يثبت على حال بل يعلو تارة ويهبط تارة أخرى بحسب ما تقتضيه الحال" ومن ذلك ما نجده في سنة(٧٧٥هـ/١٣٦٧م) والتي انخفض فيها قيمة صرف الدينار إلى سبعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم[٢٥]، وكانت قيمة الدينار هي عشرون درهماً نقرة[٢٦].

ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما كانت تتعرض له الدولة من اضطرابات في تلك الحقبة، ولا سيما النزاع السياسي على السلطة ، فضلاً عن الأمراض والأوبئة التي حصلت، كالذي حل في سنة(٧٦٩هـ/١٣٦٧ م) علاوة على والازمة الاقتصادية التي حصلت سنة (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)[٢٧]، والتي كان لها تأثير على الوضع النقدي كغيره من الأوضاع.

مما سبق يتبين لنا أنَّ الوزن الشرعي للدينار هو عشرون درهماً، والذي بقي محافظاً عليه أغلب أيام دولة المماليك البحرية، وقد يزيد وينقص عن ذلك قليلاً بحسب الظروف التي تمر بها الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية.

وكان التداول يتم عادة بأكثر من نوع من الدينار الذهبي في عصر المماليك البحرية سواء من قبل الناس أو من قبل الد ولة، ففي كثير من الأحيان نجد أنَّ سلاطين المماليك البحرية كانوا قد قدروا نفقات الدولة ومصروفاتها بنوعين أو ثلاثة أنواع من النقود، كما وعقد كذلك كثير من صفقاتها التجارية على هذا الأساس، وقد اتخذت الدولة من الدينار الذهبي قاعدة النقد في البلاد وغطاء عاماً لنفقاتها[٢٨].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الدنانير الذهبية في عصر المماليك البحرية كانت هي الأساس النقدي المتبع والمستعمل في ذلك العصر فلا تتغير إلا بإعلان رسمي من قبل السلاطين، وكان تلاعب السلاطين بها، سواء في الوزن أو العيار كفيل بأنَّ يجعلها غير موثوق بها من قبل التجار وغيرهم[٢٩].

وبالعودة إلى أنواع النقود نجد أنَّ **الدراهم** الكاملية[٣٠] والظاهرية ظلت مستعملة حتى أواخر دولة المماليك البحرية، ففي سنة (٧٨١هـ/١٣٨٠م) ظهر الدرهم الحموي، فتضرر الناس من ذلك بسبب نسبة النحاس المرتفعة فيها، فكان ذلك سبباً في تذبذب الأسعار[٣١].

أما **الفلوس** فكان السبب الرئيسي في ضربها هو أنَّ الناس احتاجت إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، ، فضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحقرات[٣٢].

واستخدم المماليك نوعين من الفلوس، النوع الأول منها: هو الفلوس التي طبعت في دار السكة السلطانية، والتي كان يطلق عليها الفلوس الصغار؛ لصغر حجمها وخفة وزنها، إذ أن كل ثمانية وأربعين فلساً منها يساوي درهماً فضياً واحداً، والتي استمر التعامل بها حتى سنة(٧٥٩هـ/١٣٥٧م) والتي سكت الدولة فيها فلوساً أطلق عليها الفلوس الجدد المشهورة بكبر حجمها وثقل وزنها، فأصبح وزن كل درهم يساوي أربعةً وعشرين فلساً منها، فاستحسنها الناس[٣٣].

أما النوع الثاني فهي الفلوس التي كانت تطبع خارج السكة السلطانية، وكان يطلق عليها الفلوس العتق أي القديمة، وهي عبارة عن خليط من النحاس الاصفر والاحمر خفيفة الوزن، وكان التعامل بها عن طريق الوزن لا العد، غير أنها لم تكن تحظى بالقبول كالنوع الأول؛ لذلك تَرك التعامل بها تدريجياً[٣٤].

وكما هو الحال مع مصر والشام فإن السكة التي كان معمول بها في الحجاز هي الدنانير الذهبية والدراهم الفضية[٣٥]، ووجد فيها كذلك الدراهم النقرة[٣٦].

وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك سك للنقود في الحجاز، بل أنَّ الظاهر بيبرس لما حج سنة(٦٦٧هـ/١٢٦٩ م) اتفق مع صاحب مكة بأنَّ تكون الخطبة له، وأن تضرب النقود باسمه[٣٧]، واستمر الحجاز على هذا المنوال في التبعية لسلاطين المماليك البحرية؛ لذلك بقوا على نقش اسم الخليفة على السكة في عهد المنصور سيف الدين قلاوون(٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م)[٣٨]، وابنه الأشرف خليل(٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)[٣٩] وهكذا.

ولا بد من أنَّ المكانة الدينية لمكة المكرمة جعلت منها سوقاً مهمة بالنسبة للسلع التجارية والنقود، فقد استعملت فيها معظم العملات المتوفرة في ذلك العصر سواء من التي كان يرسلها السلاطين والأمراء كهدايا وهبات أو في أوقات الأزمات، أو من العملات الاجنبية التي كان يجلبها الحجاج والمعتمرون والتجار الذين يزورونها من الخارج[٤٠]، وقد أنعكس بشكل كبير على سعر صرف الدينار، أو القوة الشرائية له مقارنة مع العملات الأجنبية التي على ما يبدوا أنها

كانت معلومة الوزن والعيار وقليلة التزوير؛ لذلك كان إقبال الناس عليها كثيراً[٤١].

وكانت دور ضرب النقود منتشرة في أقاليم دولة المماليك البحرية ومدنها المختلفة، فقد وجدت دور ضرب النقود في الديار المصرية والشامية والحجازية[٤٢]، وكانت تلك الدور تحت الإشراف الحكومي المباشر، لأهميتها في ضبط الاسعار والحفاظ عليها، ففي سنة (٧٣٠هـ/١٣٢٩ م) مثلاً، أختل عيار الذهب الذي أصدرته إحدى دور الضرب، فتضرر الناس كثيراً في أموالهم، مما أدى إلى تدخل الدولة ومحاسبة موظفي وعمال دار الضرب، فغرمتهم مبلغ خمسمائة ألف درهم؛ نتيجة لإهمالهم وتهاونهم في عيار العملة التي ضربوها[٤٣].

وكغيرها من النقود الإسلامية فقد تزينت نقود دولة المماليك البحرية بالنقوش والكتابات المتمثلة باسم السلطان الذي ضربت في عهده، وقد نقش عليها لقب السلطان ، وبعض الآيات القرآنية، فضلاً عن مكان الضرب وتاريخه[٤٤].

ثالثاً: أسباب تذبذب سعر صرف النقود وانعكاسه على عمليات البيع والشراء

كانت هناك علاقة كبيرة بين النقود وحركة الأسعار في الأسواق المملوكية، فعندما تكون أوضاع النقود مستقرة، وأوزانها ثابتة، ومعلومة للناس ينتج عنه استقرار بالأسعار، وثبات اسعار الصرف، غير أن العكس من ذلك أي إذا ما اضطربت أوضاعها أو زيفت سواء بالحجم أو الوزن أو خلطها بمعدن أخر، فإن ذلك يؤدي إلى عدم ثقة الناس بها ولا سيما التجار، فيترك كثير منهم الاسواق ويغلقون حوانيتهم فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وأزمات في الاسواق.

وبهذا الصدد فإن أكثر شيء كان يؤثر على النقود ويؤثر بدوره على حركة الاسعار هو عمليات تزييف العملة، والتي كان يطلق عليها عمليات الزغل، والتي كانت لها تأثيراً مباشراً على الاسواق بسبب قلة القيمة الشرائية لكثير منها، فأثرت بشكل مباشر على أحوال الناس بسبب ارتفاع الأسعار والإضطراب النقدي وفي ذلك يقول المقريزي[٤٥]:" **فصاروا يأخذون ٠٠٠عن كل درهم فضة أوقيتين فلوسا وتسمي درهما وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة فصار من معلومه مثلا مائة درهم في الشهر – وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهبا – فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلا وثلثي رطل من الفلوس يقال لها مائة درهم ولا تبلغ دينارا واحدا فيشتري بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير فإن كل سلعة كانت تباع بدينار لا تباع الآن إلا بدينار وبأكثر من دينار. وأما الأجراء وأصحاب الصنائع فإن أجرهم تزايدت فكل من كانت أجرته درهما، لا يأخذ الآن إلا خمسة فما فوقها. وكذلك التجار ضاعفوا ربحهم**

في بضائعهم وأما أرباب الإقطاعات فإنهم جعلوا كل فدان بستة أمثال ما كان " وفي حديث آخر يذكر أنَّه :" كثرت المصادرات بدمشق وغلت أسعار المبيعات بها لتحول أحوال النقود وكثرة تغييرها فإن الفلوس كثرت وصغر حجمها من أجل أنها كل قليل تضرب جددا وتصغر وينادى على التي قبلها بالرخص فتشترى لدار الضرب وتضرب ثم بعد أيام تعاد العتق قبلها إلى الميزان. فتضرر الناس وبلغ صرف العشرة منها بخمسة وعشرين وتزايدت حتى بلغت العشرة ثلاثين وبلغ الدينار المشخص سبعين وانتهى إلى ثمانين درهما فنودي على الفلوس بتسعة دراهم الرطل"[٤٦].

ومما زاد في الحال سوء، هو عملية بيع السلعة بسعرين بدلاً من السعر الواحد، فخسر بذلك الناس كثيراً[٤٧] ، فضلاً عن عدم استقرار اسعار تبادل النقود وعدم ثباتها[٤٨].

ومن الملاحظ على بعض دور الضرب أنها قد تعمدت في تزييف العملة والنقص من وزن ها؛ لسد الكلفة المترتبة على ضربها أي أنَّ هذا النقص جعلوه كضريبة يستوفونها من العملة نفسها لقاء ضربهم لها، بدليل ما ذكره القلقشندي[٤٩] بقوله:" إلا أن الغالب فيها نقص أوزانها، وكأنهم جعلوا نقصها في نظير كلفة ضربها".

والظاهر أنَّ النقص الذي حصل في معدن الذهب الفضة كان له تأثير على القيمة الشرائية للدرهم والدينار، فكان من نتيجة نقص الفضة في البلاد هو نقص نسبتها في الدرهم، فبعد أن كان سعر صرف الدينار عشرون درهماً، أصبح خمس وعشرون ومن ثم زاد إلى الثلاثين، فأدى ذلك الى توقف الدولة عن سك دراهم فضية جديدة[٥٠].

وأمر طبيعي أن عمليات الغش في أوزان أو أحجام العملات النقدية، كان لها مردود سلبي على الاسواق وأسعار السلع التجارية، الذي بدوره يؤثر على العلاقة التجارية بين البائع والمشتري على حد سواء.

واللافت للنظر أنَّ التغييرات التي حصلت على النقود المملوكية، وما آلت اليه الظروف التي مرت بها، كانت من أهم الاسباب التي أدت إلى تدهور أحوال الدولة، ففي هذا الصدد يذكر المقريزي:[٥١]" فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً، وإما اعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره، ولا أفظع من هوله، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الاقاليم على الدمار والاضمحلال "

وفي موضع آخر يذكر المقريزي:[٥٢]" وضربت الفلوس، وتوقفت الناس فيها لخفتها، ونودي في سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان ، وأن يكون الفلس زنة درهم ، ثم

نودي على الرطل منها بدرهمين، وكان هذا أو ما عرف بمصر من وزن الفلوس، والمعاملة بها وزناً لا عداً".

وخير شاهد على ما للنقود من علاقة بحركة الاسعار هو أنَّه " **أبتلى الناس بالشام بغلاء شديد عام في جميع الأشياء من المأكول والملبوس وغيرهما وبلغ رطل الخبز درهمين ورطل اللحمة خمسة عشر درهماً ... والجبن درهماً ونصفاً والثوم أوقية بدرهم والعنب رطلاً بدرهمين ومن أكثر أسبابه ما أحدثه الفرنج من ضرب الدراهم المعروفة باليافية وكانت كثيرة الغش قيل أنه كان في المائة نحو خمسة عشر درهماً فضة والباقي نحاس وكثرت في أيدي الناس وتحدث في إبطالها مراراً فبقي كل من عنده شيء حريص على إخراجها خوفاً من بطلانها فتراه يدب في شراء أي شيء كان فيتزايد في السلع بسبب ذلك إلى أن بطلت**"[٥٣].

ومما تقدم يتضح أنَّ هناك علاقة قوية بين النظام النقدي وبين اسعار السلع التجارية، إذ أنَّ التدهور في النظام النقدي ينتج عنه تدهور حالة الاسواق وربما تعطلها في بعض الاحيان، ومما يؤثر ذلك على سعر العملة مقابل الحركة التجارية، فأي تغيير في أسعار النقود يؤدي الى غلق كثير من التجار حوانيتهم وتوقف النشاط التجاري فيها.

وتورد لنا المصادر كثير من الامثلة على عمليات التزييف وما لها من دور مباشر في كساد حركة الاسواق، والتي منها ما حدث سنة(٧٢٤هـ/١٣٢٣م) لسعة غش العملة وتزييفها، لذلك توقف الناس عن أخذ الفلوس، وكثر ردها وعوقب الباعة على ذلك بالضرب والتنديد، إلى أن فسد الحال، وأغلقت الحوانيت وارتفعت الاسعار[٥٤]، وكذلك سنة (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) فقد عمل تزييف النقود إلى توقف عمليات البيع والشراء في الاسواق[٥٥].

وعلى صعيد أخر فإنَّ هناك علاقةً قوية بكميات النقود المتوفرة في الأسواق مع قوتها الشرائية والتي يطلقَ عليها في الوقت الحاضر بالتضخم، أي أن النقود موجودة بكثرة لكن قوتها الشرائية منخفضة، وبذلك فإن الشخص إذا أراد شراء سلعة معينة فإن النقود التي يحتاجها لذلك ربما تساوي ضعف سعراها في وقت سابق، وقد تعرض لمقريزي لهذه المشكلة في عصره والعصور السابقة لـ ه وقد أطلق عليه لفظ (الغلاء)، أي الارتفاع في مستوى الاسعار، يقابلها عدم ثبات اسعار النقود، من خلال الاكثار في ضرب النقود التي كثرت في أيدي الناس مما أدى إلى رخصها[٥٦]، فكانت النتيجة أن " **ارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة فصار من معلومه مثلا مائة درهم في الشهر – وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهبا – فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلا وثلثي رطل من الفلوس يقال لها مائة درهم ولا تبلغ دينارا واحدا فيشتري بهذه**

المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير"[٥٧].

وبهذا الصدد يذكر أحد الباحثين المحدثين في تفسيره لما ذكره بعض المؤرخين المعاصرين عن العلاقة بين كمية النقود وحركة الأسعار، أنَّ التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم في بضاعته، فإنما يتعوض عنها فلوس أو عشرون مثقالاً من الذهب والتي يحتاج إلى صرف ها على مؤونته ومؤونة عياله، وكسوته وكسوة عياله، فهو لو تأمل المشتري لاتضح له أنه لما كان يشتري هذه البضاعة بألف درهم مثلاً، وأنها كانت تغني عنه أكثر ما تغني عنه الثلاثة آلاف درهم ، والبائس بغباوته فقط يزعم أنه استفاد والحقيقة أنه خسر، ولسوف يكتشف له الغطاء ويرى أنَّ ماله قد أكلته النفقات وابتلعه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكِذب ما كان يزعم[٥٨].

مما سبق نخلص إلى أنَّ تذبذب حركة الاسعار أدت إلى بروز ظاهرة التضخم؛ نتيجة للفروقات الكبيرة في الاسعار مع قلة العملة الذهبية والفضية، إذ أنَّ نقص الغلال من جهة، وضرب كميات كبيرة من الفلوس من الجهة الأخرى، أدى إلى الغلاء وعمت المجاعة، والتي استفاد منها أهل الدولة وكبار التجار وتضرر منها عامة الناس.

ولمعالجة التضخم فقد دعا علماء ذلك العصر إلى العودة إلى نظام المعدنين ذوات العرض المحدود، وهما الذهب والفضة، والتي سار عليها اسلافهم، ولم يعرف أن هناك أمة من الامم، أتخذو غيرها في قديم الازمان[٥٩].

ومن الطبيعي أنه لا يمكن تجاهل الظروف الحربية في عملية ارتفاع أو انخفاض قيمة النقد، فمثلاً كانت بداية دولة المماليك البحرية، قد تزامنت مع الهجمات المغولية التي تعرضت لها الـ بلاد الاسلامية، والتي دفعت الدولة المملوكية إلى الاستعدادات الكبيرة لذلك، فجمعوا أموالاً عظيمةً لهذا الأمر، حتى صار لكل فارس أربعون ديناراً، فضلاً عن النفقات التي بعثوها الى نواب الشام والقادة العسكريين وغيرهم[٦٠]، فكانت نتيجة هذه الاجراءات هي زيادة النقود الذهبية لدى التجار، والتي حصلوا عليها من خلال إنفاق الجنود الاموال التي حصلوا عليها في تجهز أنفسهم، وشراء ما يلزم من عدد القتال، فكثر تداول الذهب في الاسواق وقل الطلب عليها؛ لذلك انخفضت وتدنت قيمة الدينار فوصل إلى سبعة عشر درهماً، فرخصت الاسواق[٦١].

الخاتمة:

بعد دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها بما يأتي:

- استعملت دولة المماليك البحرية كغيرها من الدول الإسلامية الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، فضلاً أنها استعملت الفلوس نتيجة احتياج المجتمع إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها

عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، ، فضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحقرات.

- أدت كثرة الفساد والزغل في العملة، ولاسيما الفلوس إلى أن يتم التعامل في النقود في الوزن بدل العد، لذا لجأ الناس الى وزن تلك الفلوس حتى لا يحصل نقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص.
- بينت الدراسة أن النقود المماليك الحرية كغيرها من النقود الإسلامية قد تزينت بالنقوش والكتابات المتمثلة باسم السلطان الذي ضربت في عهده، وقد نقش عليها لقب السلطان، وبعض الآيات القرآنية، فضلاً عن مكان الضرب وتاريخه.
- نتج عن الدراسة أنّه كانت هناك علاقة قوية بين النظام النقدي وبين اسعار السلع التجارية، إذ أنَّ التدهور في النظام النقدي ينتج عنه تدهور حالة الاسواق وربما تعطلها في بعض الاحيان، ومما يؤثر ذلك على سعر العملة مقابل الحركة التجارية، فأي تغيير في أسعار النقود يؤدي الى غلق كثير من التجار حواديتهم وتوقف النشاط التجاري فيها، والذي أدى بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم؛ نتيجة للفروقات الكبيرة في الاسعار مع قلة العملة الذهبية والفضية، إذ أنَّ نقص الغلال من جهة، وضرب كميات كبيرة من الفلوس من الجهة الأخرى، أدى إلى الغلاء وعمت المجاعة، والتي استفاد منها أهل الدولة وكبار التجار وتضرر منها عامة الناس.

الهوامــش

(١) شجر الدر: أم خليل عصمت الدين شجر الدر بنت عبد الله، أصلها من أرمينيا وقيل تركية، أهداها الخليفة العباسي المستعصم بالله للأمير نجم الدين أيوب، والذي أعتقها وتزوجها بعد أن أصبح سلطاناً، كانت ذكية وجميلة ووصفت بأنها صاحبة دهاء، وأصبحت سلطانة لمصر بعد أن أخفت موت زوجها وخطب لها على المنابر، وقتلت سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م). ينظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز(ت٧٤٨هـ) سير أعلام النبلاء ، تحقيق : مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة(بيروت ، ١٩٨٥م) ٣٩٣/١٦-٣٩٤ ؛ ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(ت٨٧٤هـ) مورد اللطافة فيمن ولي السلطة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، ١٩٩٧م) ١٧/٢

(٢) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(ت٨٧٤هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب (مصر ، ١٩٩٢م) ٣٦٤/٦ .

(٣) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ) العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، تحقيق: خليل شحاذة ، ط٢ ، دار الفكر (بيروت ، ١٩٨٨م) ٤٢٤/٥.

(٤) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت٨٤٥هـ) الذهب المسبوك في من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة ، ١٩٥٥م) ص٩١-٩٢ ؛ المنديل، شريفة بنت صالح ، حجات السلطان الظاهر بيبرس والناصر محمد بن قلاوون وآثرها على مكة ، بحث منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس ، مصر ، ٢٠١٨ ، مج٤٦/٣٥٤.

(٥) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت٨٤٥هـ) إغاثة الأمة بكشف الغمة ، دراسة وتحقيق: أحمد حلمي فرحات ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية (الجيزة ، ٢٠٠٧ م) ، ص١٠٨.

(٦) الدمشقي، أبي الفضل جعفر بن علي(من علماء القرن السادس الهجري) الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها ، اعتنى به وقدم له وعلق عليه: محمود الأرناؤوط ، دار صادر (بيروت ، ١٩٩٩م) ص١٣.

(٧) الدنانير: لفظ فارسي معرب جمعها دنانير، وهو أسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب. ينظر: أبن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي(ت٧١١هـ) لسان العرب ، دار صادر (بيروت ، ١٩٩٣م) ٢٩٢/٤.

(٨) ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (٨٠٧هـ) تاريخ ابن الفرات ، عني بتحرير نصه ونشره: قسطنطين زريق ، المطبعة الأمريكانية (بيروت ، ١٩٣٦م) ٨٨/٢ ؛ القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القاهري(ت٨٢١هـ) صبح الاعشى في صناعة الانشا ، تحقيق: يوسف علي الطويل ، دار الفكر (دمشق، ١٩٨٧م) ٤٤١/٣ .

(٩) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت٨٤٥هـ) كتاب الاوزان والأكيال الشرعية ، حققه وعلق عليه: سلطان بن هليل بن عيد المسمار ، دار البشائر الإسلامية (بيروت ، ٢٠٠٧م) ص٦٢.

(١٠) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت٨٤٥هـ) شذور العقود في ذكر النقود ، تحقيق: السيد محمد علي بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية (النجف ، ١٩٦٧م) ص٣٠.

(١١) محمد، عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة ، ١٩٦٤م) ص٨٤ .

(١٢) الدراهم اليافية: هي دراهم تنسب إلى يافا التي لم تكن مكاناً لضرب النقود، وكانت هذه الدراهم مغشوشة بلغت الفضة والنحاس فيها نسبة كبيرة، فزاد عددها بين الناس وارتفعت الاسعار في بلاد الشام بسبب ذلك. ينظر: ابو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥ هـ) الذيل على الروضتين ، تحقيق: محمد كوثري ، دار الجبل (بيروت ، ١٩٤٧م) ص٢١١ ؛ اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت٧٢٦هـ) ذيل مرآة الزمان ، ط٢ ، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة ، ١٩٩٢م) ٣٧٦/١ ؛ محمد ، النقود العربية ، ص٩١.

(١٣) ابو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ) تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، تحقيق: عزة العطار ، دار الجيل (بيروت ، ١٩٤٧م) ص٢١١ ؛ المبيض، سليم عرفات ، النقود العربية الفلسطينية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، ٢٠٠٢م) ص١٩٩ ؛ Paul balog The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriam, New york, 1964, P 129.

(١٤) المقريزي، شذور العقود ، ص١٤٧ ؛ المبيض، النقود العربية ، ص٢٠٥.

(١٥) الرنوك: وهو الشارات التي أتخذها السلاطين والأمراء وظهرت على الدنانير والدراهم والفلوس. ينظر: المقريزي، شذور العقود ، ص١٤٧ .

(١٦) المبيض، النقود العربية ص٢٠٨-٢٠٩.

(١٧) المقريزي، إغاثة الامة ، ص١١١ .

(١٨) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت٨٤٥هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك ، محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٧م) ٧٧١/٢ ؛ شفيق، فهمي محمود ، مماليك مصر والشام ، الدار العربية للموسوعات (بلا مكان ، ٢٠٠٨م) ص١٠٥ .

(١٩) ابن قاضي شهبة، أبو بكر أحمد(ت٨٥١هـ/١٤٤٧م) تاريخ ابن قاضي شهبة ، تحقيق: عدنان درويش ، المعهد العلمي العربي الفرنسي للدراسات العربية (دمشق ، ١٩٧٧م) ١٨٠/٢ .

(٢٠) بدر الدين العيني، محمود بن أحمد ابن موسى(ت٨٥٥هـ) عقد الجمان بتاريخ أهل الزمان ، تحقيق: محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، ١٩٨٧م) ص٣٠٣ ؛ المقريزي، إغاثة الامة ، ص١١١.

(٢١) المقريزي، السلوك ، ٢٧/٣ .

(٢٢) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي (ت ٧٣٣هـ) نهاية الأرب في فنون الأدب ، دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة ، ٢٠٠٢م) ١٣/٣٣ ؛ المقريزي، السلوك ، ٧٧١/٢ ؛ ابن عبد الباسط، خليل بن شاهين (ت٩٢٠هـ) نيل الأمل في ذيل الدول ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية (بيروت ، ٢٠٠٢م) ٩٩/١.

(٢٣) المقريزي، السلوك ، ٣٧/٤ ؛ ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(ت٨٧٤هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب (مصر ، ١٩٩٢م) ١٥١/١٠.

(٢٤) صبح الاعشى ، ٤٤٢/١٣ .

(٢٥) ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ) أنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق: حسن حبشي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (مصر ، ١٩٦٩م) ٦٠/١ .

(٢٦) الدراهم النقرة: وهي دراهم الفضة الكاملية وتحتوي على ما نسبته ، ثلثين من الفضة وثلث من النحاس. ينظر: المقريزي، إغاثة الامة ، ص٦٥.

(٢٧) ابن حجر، أنباء الغمر ، ٦٠/١ .

(٢٨) سامح، عبد الرحمن ، الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية ، بلاد دار (جدة ، ١٩٨٣م) ص٢٧-٣٠. من التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ، ص٢٤٠.

(٢٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ١٩٨/٧.

(٣٠) الدراهم الكاملية: وهي دراهم مستديرة تألفت من ثلثين فضة وثلثين نحاس، ضبرها السلطان الكامل الأيوبي سنة(٦٢٢هـ/١٢٢٥م) . ينظر: المقريزي، شذور العقود ، ص٢٩-٣٠ ؛ ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى القرشي (ت ٧٤٩هـ) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، المجمع الثقافي (أبو ظبي ، ٢٠٠٢م) ، ١٤/٢.

(٣١) المقريزي، شذور العقود ، ص١٤٧ ؛ Warren C.SCHultz The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriam, New york, 1964, P 1978.

(٣٢) المقريزي، إغاثة الامة ، ص١٠٨ .

(٣٣) القلقشندي، صبح الاعشى ، ٥١٠/٣ ؛ النجدي، حمود بن محمد بن علي ، النظام النقدي المملوكي ٦٨٤-٩٢٢هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية حضارية ، مكتبة العبيكان (الرياض ، ١٩٩٣م) ص١٧٩ .

(٣٤) القلقشندي، صبح الاعشى ، ٥١١/٣.

(٣٥) ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن محمد (ت٦٩٠هـ) صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر ، راجعه ووضع هوامشه: ممدوح حسن محمد ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص١٢-١٣.

(٣٦) القلقشندي، صبح الاعشى ، ٢٨٠/٤ .

(٣٧) المقريزي، السلوك ، ٥٧٩/١.

(٣٨) ابن فهد، عمر بن محمد بن محمد القرشي(ت٨٨٥ هـ) إتحاف الورى بأخبار أم القرى ، تحقيق: عبد الكريم علي باز ، بلا دار (الرياض ، ١٩٨٠م) ١١٤/٣.

(٣٩) المقريزي، السلوك ، ٧٨٦/١ ؛ الجزري، عبد القادر بن محمد الأنصاري(ت في القرن العاشر) درر الفرائد المنظمة في اخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة (الرياض،١٩٨٣م) ص٢٨٧ ؛ ابن فهد، إتحاف الورى ، ١٢٣/٣ .

(٤٠) القلقشندي، صبح الاعشى ، ٤٢٥/١ .

(٤١) القلقشندي، صبح الاعشى ، ٥٠٧/٣-٥٠٨ .

(٤٢) ابن مماتي، أسعد بن المهذب بن ابي مليح الايوبي (ت٦٠٦هـ) قوانين الدواوين ، جمعه وحققه: عزيز سوريال عطية ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، ١٩٩١م) ص٣٣١.

(٤٣) المقريزي، السلوك ، ٣٢/٢ .

(٤٤) للمزيد من التفاصيل يراجع، عبد العظيم، محمد عبد الودود ، الكتابات والزخارف على النقود والتحف المعدنية في العصر المملوكي البحري ، الدار العربية للموسوعات (بيروت ، ٢٠٠٩) ص٤١ وما بعدها .

(٤٥) السلوك ، ١٧١/٦ .

(٤٦) المقريزي، السلوك ، ١٢٤/٦.

(٤٧) ابن أياس، محمد بن أحمد (ت٩٢٨هـ) بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق: محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، ١٩٨٢م) ٣٩٥/٣ .

(٤٨) المقريزي، إغاثة الامة ، ص١٠٩ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ١٠٤/١٦ .

(٤٩) صبح الاعشى ، ٥٠٧/٣ .

(٥٠) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ١١٦/١٦ ؛ قاسم، عبدة قاسم ، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، مكتبة سعيد رأفت (القاهرة ، ١٩٧٨م) ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥١) إغاثة الأمة ، ١٥٤.

(٥٢) إغاثة الأمة ، ١٤٤-١٤٥.

(٥٣) اليونيني، ذيل مرآة الزمان ، ٣٧٦/١ .

(٥٤) المقريزي، السلوك ، ٢٥٣/٢ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ٧٧/٩ .

(٥٥) المقريزي، السلوك ، ٧٧١/٢ .

(٥٦) المقريزي، السلوك ، ١٧٢/٦.

(٥٧) المقريزي، السلوك ، ١٧١/٦.

(٥٨) عاشور، السيد محمد ، رواد الاقتصاد العرب ، دار الامل للنشر والتوزيع (القاهرة ، ١٩٩٨م) ص١٧٣.

(٥٩) المقريزي، شذور العقود، ص١٤٧-١٤٨ ؛ المقريزي، إغاثة الامة ، ص١٢٠.

(٦٠) المقريزي، السلوك، ٣١٩/٢ .

(٦١) المقريزي، السلوك ،٣١٩/٢ ؛ إسماعيل، اكتمال ، الحملات المغولية آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على بلاد الشام، دار ومؤسسة رسلان (دمشق ، ٢٠١٧م) ص٢٩٣.

First References:

*** Ibin eas, Mohammad bin Ahmed (t928h):**

1- bidaee al zhoor fe waqaea al dahoor, tahqeeq: Mohammad Mustafa, alhaiaa al maserea al ama lelkeatab (Qahera, 1982m).

*** Bdur al deen al ainee, Mahmoud bin ahmed (t855h):**

2- Aqed algoumaan bitareekh ahel al zamaan, tahqeeq: Mohammed amen

alhaiaa al maserea al ama lelkeatab (Qahera, 1987m).

* **Ibin tagrebardee, Jamal aldeen Yousef (t874h):**

3- Mawred al latafaa feman wale alsulta wa alkalafa, tahqeeq: Nabeel Mohammed, dar alkatub al masrea (Qahera, 1997m).

4- Al ngoom alzahera fe melook mesar wa alqahera, dar al kauteb (maser, 1992m).

* **Al jazree, abd alqader bin Mohamed (t fe alqaren al asher):**

5- Dureer Alfraed almunadama fe akhbaar al hag wa tareeq Maka almadama, tahqeeq: Mohamed hassn, Dar alumama (alreaad, 1983m).

* **Ibin hager al asqulane, Ahmed bin ali (t852h):**

6- Anbaa alkamur beabnaa al omer, tahqeeq: Hassn habishi, lagena aheaa al turath al aslumee (maser, 1996m).

* **Ibin khaldoun, abd alrahman bin mohammed (t808h):**

7- Al abber wa dewan al mobtada wa al kaber, tahqeeq: khleel shhatha, t2, dar al faker (Bauroot, 1988m).

* **Al demashqee, gaafer bin ali:**

8- Al asharaa aela mahausen altegara, atena bh: Mahmood alernaout, dar sader (Bauroot, 1999m).

* **Al dahabi, Mohamed bin Ahmed (t748h):**

9- Ser Alaam alnoballa, tahgeeq: magmoaa men al bahetheen, t3, moassesat al resala (Bauroot, 1985m).

* **Abo Shama abd alrahman bin asmaeel (t665h):**

10- Taragm regaal al qarnen al sades wa al sabea, tahqeeq: azet al ataar, dar algeel (Bauroot, 1947m).

11- Althael ala al raothetaen, tahgeeq: Mohamed, dar algeel (Bauroot, 1947m).

* **Ibin abd albaset, khaleel bin shaheen (t920h):**

12- Nael al amel fe thael al douel, tahqeeq: Omer abd al salam tadmeree, almaktaba al asurea (Bauroot, 2002m).

* **Ibin al foraat, Mohamed bin abd al raheem (t807h):**

13- Tarekh ibin al fouraat, nasharaho: Qastanteen Zoraeq, al matbaa al amrecanea (Bauroot, 1936m).

* **Ibin fathel alla al omery, Ahmed bin yahea (t749h):**

14- Masaaleq al absar fe mmaliq al amsar, Al magma althaqafi (Abo dabiy, 2002m).

* **Ibin fahed, Omer bin Mohamed (t885h):**

15- Athaaf al waraa beakhbar am alqura, tahqeeq: Abd alkareem ali baaz, bella dar (alread, 1980m).

* **Ibin qadee shahbaa, Ahmed (t851h):**

16- Tareekh Ibin qadee shahbaa, tahqeeq: Adnaan derweesh, almahed al alme al arebi al farence (Demasheq, 1977m).

* **Al qalqashandi, Ahmed bin ali (t821h):**

17- Soubhe al asha fe senait al ansha, tahqeeq: yousef ali al taweel, dar al faqer (Demasheq, 1987m).

* **Ibin al magawer, Yousef bin Mohamed (t690h):**

18- Tareekh al mostabser, moraga: mamdouh hassen Mohamed, maktabet al thaqafa al denea (Alqahera, 1996m).

* **Al maqreze, Ahmed bin ali (t845h):**

19- Agathet al ama bekashef al goma, tahqeeq: Ahmed helme, aen lelderasaat wa albahooth (Al gezaa, 2007m).

20- Al thaheb al masbook fe mn haga mn al khlafa wa al malouk, tahqeeq: Jamaal al deen al shaeal, legnia al taelief wa al targama wa al nasher (Alqahera, 1955m).

21- Al selok le marefat dowel al melouk, tahqeeq: Mohamed abd al qader ataa, dar al kouteb al almea (Bauroot, 1997m).

22- Shithor al aqood fe theqer al noqood, tahqeeq: Mohamed ali, al maktaba alhaideria (Al najaf, 1967m).

23- Katab al awzan wa al akeal al sharea, tahqeeq: Soultan bin haleel, dar albashaeer al aslameia (Bauroot, 2007m).

* **Ibin mamate, asaed bin al mohatheb (t606h):**

24- qawaween aldawaween, tahqeeq: Azeez soreail, maktba madbouli (Al kahera, 1991m).

25- Lesan al areb, dar sader (Bauroot, 1993m).

* **Al noweree, Ahmed bin abd al wahaab (t733h):**

26- Nehaea al erab fe fenoun al adeb, dar alkuteb wa al wathaeq al qawmea

(Alqahera, 2002m).

* **Al yuneene, Mousa bin Mohamed (t726h):**

27- thail meraat al zaman, t2, Dar alkautab al salami (Alqahera, 1992m).

Secondly References:

* **Asmaeel, aktemal:**

28-alhamlat al magolea wa atharha alseasea wa alaqtsadia wa al igtemaia ala belad al sham, dar reslan (demashq, 2017m).

* **Sameh, abd alrahman:**

29- Al wahdat al naqdeia aser al mamaleq al baherea, bela dar (Jada, 1983m).

* **Shafeeq, fahme mahmood:**

30- mamaleeq maser wa al sham, al dar al arbeia lel maosoaat (bela balad, 2008m).

* **Ashoor, al saied Mohamed:**

31- Rouad al iqtesad al arab, dar al amel (Al qahera, 1998m).

* **Qasem, abda qasem:**

32- Aswaq maser f easer salateen al mamaleq, maktba saeed rafat (Al qahera, 1978m).

* **Al mabeed, saleem Arafat:**

33- Al noqood al arbia al falstenia, al haiea al masrea (Al qahera, 2002m).

* **Mohamed, abd al rahman fahmi:**

34- Al noqood al arbia madeha wa haderha, almosesa al masrea (Al qahera, 1964m).

* **Mohamed, abd al wadood:**

35- Al katabat wa al zakharf ala al noqood wa al tohaf al madenia fe al aser al mamluki al bahri, Al dar al arbia lel mawsoaat (Bauroot, 2009m).

* **Al nagdi, hmood bin Mohamed:**

36- Alnedaam al naqde al mamloki 684-923h / 1250-1517m derasa tarekhea hadarea, maktaba al abekan (Al reaid, 1993m).

Researches

* **Al mandeel, sharefa bint salih:**

37- Hajat al saultan al daher bebers wa al naser Mohamed bin qalawuon wa atharoha ala maka, baheth manshoor fe magala hawliat aadab aen-shames, maser, 2018m.

رابعاً: المصادر الأجنبية

* **Warren C.SCHultz:**

38- Mamluk monetary, History, Areview tssay, Mamluk studies Review, no. 111, 1999.

* **Paul balog:**

39-The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriam, New york, 1964.